



..والسيبيعي ايضا



عبدالكريم الكندري يقدم استجوابا لرئيس الوزراء

تعاون كبيرة تهدد الاستقرار السياسي في البلاد

■ الهاشم: الرجال
مواقف .. وهناك
نساء عن كتيبة...
تتحدثون
عن الحريات
وترفضون إلغاء
عقوبة السجن عن
المغردين



ونقاشات نيابية



متابعة حكومية

■ الفضل:
المعارض يجب
أن يدفع الثمن مو
يقبض خدمات...
فهل أنت
ياشعيب معارض
.. مثل المنيس
والربعي؟

مفرغ لما هو أكبر من تولي حقائق
وزارية متخصصة، أو عزت
المذكرة التفسيرية للدستور ذلك
لضخامة أعباء رئاسة الوزراء
«ألا يتولى مع الرئاسة أي وزارة،
وهو أمر له أهميته من ناحية
سير العمل الحكومة، وبمراعاة
ضخامة أعباء رئاسة الوزارة في
التوجيه العام للحكم، والتنسيق
بين الوزارات واتجاهاتها،
وتحقيق رقابة ذاتية يمارسها
رئيس مجلس الوزراء على
الوزارات المختلفة، مما يضاعف
أسباب الحرص على الصالح
العام والالتزام هذه الوزارات
للحدود الدستورية والقانونية
المقررة». وزاد ووفقا لأحكام
المادة 127 من الدستور «يتولى
رئيس مجلس الوزراء رئاسة
جلسات المجلس والإشراف على
تنسيق الأعمال بين الوزارات
المختلفة. وحددت المادة 123 من
الدستور الدور الذي يمارسه
مجلس الوزراء مجتمعًا بأنه
«يهيمن مجلس الوزراء على
مصالح الدولة، ويرسم السياسة
العامة للحكومة، ويتابع تنفيذها،
ويشرف على سير العمل في
الإدارات الحكومية».



اليابطين والعريبد والمرداس يتابعون مجريات الجلسة

محاور حول سوء إدارة الحكومة
لازمة كورونا، والسياسة العامة
للحكومة بشأن العجز المالي،
 وانتهاك المادة 39 من الدستور.
وفي مقتطفات من صحيفة
الاستجواب التي قدمها
عبدالكريم الكندري لسمو رئيس
مجلس الوزراء قال الكندري
أن الاستجواب قد جاء واضحا
جليا في الموضوع بثلاثة محاور
مستندة على وقائع محددة داخلية
في اختصاص سمو رئيس مجلس
الوزراء كونها تمثل سياسة
عامة للحكومة قائمة ومستمرة
حتى الآن أو قامت في عهد سلفه
ولا زالت آثارها موجودة على
الأرض، مؤكدا بنفس الوقت أن
الدفع بعدم دستورية الاستجواب
كاملا أو أحد محاوره هو دفع
رأيه هذا وحججه للنواب، أما
استخدامها بتقدير شخصي من
قبل المستجوب قبل قبوله صعود
منصة الاستجواب هو عبث بأداة
المادتين 100 و 101 من الدستور
وجوهر المساءلة بالسماح
للمسائل أن يشرك الحكومة
بالتصويت في الاستجواب بشكل
غير مباشر.

وأضاف أما فيما يتعلق بحدود
المسؤولية السياسية، نصت المادة
102 على أن «لا يتولى رئيس
مجلس الوزراء أي وزارة». وهذا
يعني بأن رئيس مجلس الوزراء
قائمة ومستمرة»

■ الدمخي: تتهاونون في أمن البلد دولة الدستور والقانون التي لا فرق فيها بين
شيخ ومواطن والكل محاسب ؟
■ الرومي: مجلس الأمة ليس ساحة خطابية بل لطرح قضايا وفق الدستور واللائحة
فلا يجوز التطرق لأسماء

خارج إطار منظومة النهج
الحكومي المستمر الذي لم يورث
إلا الفساد الإداري والمالي في
الدولة والتأخر في كل مجال،
فاستبشر المتفائلين في أن يأتي
بنهج جديد، بعدما تحول من
موظف كبير في مجلس الوزراء
بمسمى وزير إلى منصب الرئاسة،
ولكن لم تكن، كثيرا به متفائلين،
وإنما في التعامل معه حذرون،
لأننا كنا ندرك أنه لم يكن فقط
مجرد موظف كبير بمسمى وزير
في الحكومات السابقة، وإنما كان
عضوا في مجلس الوزراء بصفته
وزيرا، وكانت له يد طولى في كل
مجالات الحكومات السابقة وله
بصمة في الإخفاقات والفشل،
ولن نبني هذا الاستجواب على
هذا التاريخ السابق، وإنما منذ
صدور مرسوم تعيينه رئيسا
لمجلس الوزراء.

كما تقدم أعلن النائب د.عبد
الكريم الكندري تقدمه باستجواب
إلى سمو رئيس مجلس الوزراء
الشيخ صباح الخالد مكون من 3

بعد ذلك أن نتهاون ونمهل، وإلا
أصبحنا شركاء في التستر على
الفساد والإفساد، فالمساءلة في
محاور هذا الاستجواب إنما هي
مساءلة موجهة من المواطنين
لحكومتهم، عن أمنهم وأمانهم،
عن عدالة الحقوق وطنمانية
النفس، عن حرياتهم وسكبتهم،
وبشأن ثروتهم النفطية التي
هي شريان الإيرادات المالية
للدولة، التي هي مصدر رواتبهم
الوظيفية ومعاشاتهم التقاعدية،
هذه الثروة التي يجب ألا يكون
قطاعها ومؤسساتها مرتعا
للعبث والتجاوزات والصمت
المريب عما يحدث فيه.

وتابع إن سمو رئيس مجلس
الوزراء الشيخ صباح الخالد
الموجه له هذا الاستجواب ليس
بحديث عهد في العمل الوزاري
فمن واقع سيرته الذاتية تولى
مناصب حكومية عديدة، وأمام
هذا المشوار من العمل الوزاري لا
يمكن اعتبار سمو رئيس مجلس
الوزراء الموجه له الاستجواب

تمس الحريات العامة وطنمانية
المجتمع، ووفقا لذلك كان لا بد
من تحريك المسؤولية السياسية
تجاهه، وسموه يدرك حدود
سلطاته في ذلك ويدرك حجم
الملفات التي يسأل عنها، ويدرك
أن غايتنا الإصلاح. وقد زاملناه
في مجلس الأمة خلال الفصل
التشريعي الخامس عشر الحالي،
فكنا ناصحين له دوماً مسلفين
الضوء على كل خلل وتجاوز منه
أو من غيره من الوزراء أو من سمو
رئيس مجلس الوزراء السابق،
ويدرك سموه أننا لا نستعجل
تحريك المسؤولية والمحاسبة
إلا بعدما نمهل، ولكننا لا نمهل
استخدام هذا الحق إذا وجدنا أن
المكابرة على الخطأ نهج من تحمل
مسؤولية وتولى زمام سلطة.

وأضاف اليوم وقد مضى على
سمو رئيس مجلس الوزراء
الموجه له الاستجواب الشيخ
صباح الخالد في ممارسته
سلطاته في رئاسة الحكومة
أكثر من «9 أشهر»، فلا نملك من

وعدم محاسبة المتجاوزين
على المال العام وتجاهل تقارير
مجلس الأمة وديوان المحاسبة،
ويتعلق المحور الثاني كما جاء
في الصحيفة بالاستمرار في
نهج الحكومة السابقة وعدم
معالجة تجاوزاتها ومساسها
بحق المواطنة. وفي مقتطفات من
صحيفة الاستجواب التي قدمها
الحميدي السبيعي لسمو رئيس
مجلس الوزراء قال السبيعي
أن التزاما بالقسم الذي أقسمت
عليه حينما وليت بوزارة الأمة
شرف أمانة تمثيلها في داخل قبة
عبدالله السالم، وبعد ممارستنا
لحقنا الدستوري من ذي قبل
في استجواب أربعة وزراء عن
سلطاتهم ومسؤولياتهم في
إدارة الوزارات التي تولوا أمرها،
وبعد أن وجدنا تهاونا وتقصيرا
من قبل سمو رئيس مجلس
الوزراء في ممارسته لسلطاته
ومسؤولياته أمام وقائع جسيمة
تهدد الثروة النفطية وأخرى تهدد
حق المواطنة والائتماء، وغيرها

استمع له، ورئيس لجنة التحقيق
طلب نسخة أيضا ووافقت له
على ذلك فلا يوجد حجر على أي
معلومة ونتعامل بكل شفافية
وكل وضوح».

...وتعليق الدمخي

الذين قدموا طلب الجلسة لتكون
يوم أمس طلبوا فيه جلسة خاصة
يوم الثلاثاء 25 أغسطس لمناقشة
واقرار القوانين ذات الصلة بلجنة
الداخلية والدفاع بشأن حق
الإدلاء بأكثر من صوت.
وقال الغانم قائلا « لا يوجد
شيء عام اسمه القوانين ذات
الصلة بل أنت تحدد هذه القوانين
وتذكرها إما كتقارير أو كقوانين،
ومايساند هذا القول هو ما
جاء في المادة 72 من اللائحة
الداخلية للمجلس والتي نصت
على (لرئيس أن يدعو لاجتماع
قبل مواعده العادي إذا رأى
ضرورة ذلك وعليه أن يدعو إن
طلبت ذلك الحكومة أو عشرة من
الأعضاء على الأقل ويحدد في
الدعوة المطلوب عرضه).

وقال الغانم « هذا الطلب
مرفوض لسببين أولهما أنه غير
مكتمل الأركان اللائحة وأيضا
لن يدرج قبل الطلبات الأخرى،
فليس هناك أحد أحسن من أحد
ومن لا يعرف باللائحة يستطيع
أن يسأل، لكن تقدم طلبات غير
لائحة وتريد من الرئيس أن
يفرضها على الآخرين، لا ..
وأشار الغانم إلى أن ما ورد
في مضبطة جلسة 24 مارس
بالصفحة 233 والتي خولت
مكتب المجلس تحديد مواضيع
الجلسات رد على كل ما يثار.
ومن جانب آخر، قال الغانم،
الفلاش ميموري الذي أرسله
نائب رئيس مجلس الوزراء
وزير الداخلية إلى المجلس
والمعلق بالتسريبات موجود
بالأمانة العامة وبعض النواب
منهم النائب الدكتور بدر الملا

استمع له، ورئيس لجنة التحقيق
طلب نسخة أيضا ووافقت له
على ذلك فلا يوجد حجر على أي
معلومة ونتعامل بكل شفافية
وكل وضوح».

مداخلة السويط خلال الجلسة